المخاطر المترتبة على التحفظ المحاسبي وانعكاسات ذلك على أسهم وقيمة المنشأة (دراسة نظرية تطبيقية)

دكتور/ ثروت مصطفى على العايدى

مدرس المحاسبة والمراجعة بالمعهد العالي للعلوم الإدارية بالقطامية

ملخص

لقد آثار ممارسة التحفظ المحاسبي جدلاً واسعاً بين المهتمين بالحقل المحاسبي والممارسات المحاسبية منذ فترة طويلة نسبياً، حيث هناك فريق يعتبر أن ممارسة التحفظ المحاسبي تمثل اتجاها إيجابيا بشأن رأس مال المنشأة، إلا أن هناك فريق أخر اعتبره ذات مخاطر وسلبيات بشكل أو بأخر على أسعار الأسهم وقيمة المنشأة. وعلية فقد ناقش الباحث في بحثه هذا إيجابيات وسلبيات ممارسة التحفظ المحاسبة وآثارها على أسعار الأسهم وقيمة المنشأة.

ولقد استخلص الباحث من خلال الدراسة النظرية أن هناك مخاطر تصاحب ممارسة التحفظ المحاسبي، لذلك فقد قام الباحث بدراسة تطبيقية (ميدانية) للوقوف على أراء مستخدمي المعلومات المحاسبية ذات الصلة بشأن ما توصلت إليه الدراسة النظرية، ولقد جاءت النتائج تشير لوجود مخاطر مترتبة ومصاحبة لممارسة التحفظ المحاسبي على كلا من أسعار الأسهم وقيمة المنشأة.

Abstract:

The practice of accounting conservatism has sparked widespread controversy among those interested in the accounting field and accounting practices for a relatively long time, as there is a group that considers that the practice of accounting conservatism represents a positive trend regarding the capital of

the facility, but there is another group that considers it risks and negatives in one way or another on stock prices and the value of Firm. Therefore, in this research, the researcher discussed the pros and cons of practicing accounting conservatism and its effects on stock prices and the value of the Firm**.**

The researcher concluded through the theoretical study that there are risks that accompany the practice of accounting conservatism, so the researcher conducted an applied (field) study to find out the opinions of users of the relevant accounting information on the findings of the theoretical study, and the results indicated that there are risks associated with the practice of accounting conservatism. On both stock prices and Firm value.

Key words: Accounting Conservatism- The quality of accounting information- Users of accounting information- cost of capital- Earning management-Firm value-Stock price.

القسم الأول

الإطار العام للبحث

مقدمة وطبيعة و مشكلة البحث:

يعتبر التحفظ المحاسبي من اهم المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي نالت اهتمام كبير من قبل الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة. وذلك لكونه أصبح ذات أهمية في الممارسات العملية للمحاسبين عندما يواجهون مشكلة الاختيار من بين مجموعة من البدائل المحاسبية. بالإضافة لكونه قد ظهر جليا في ممارسات الإدارة لتعظيم منافعها.

هذا ومن خلال متابعة واستعراض ادبيات الفكر المحاسبى في شأن مناقشة موضوع

التحفظ المحاسبى، فقد لوحظ أنه قد يؤثر على أسعار الأسهم (زلط،٢٠٢٠). وعلى قيمة المنشأة من خلال فلسفة واهداف القرارات التي تتخذها الإدارة بشأن اختيار معالجات أو بدائل محاسبية معينة دون الأخرى (فودة واخرين،٢٠٢١).

وعلية فقد أثارت سياسات التحفظ المحاسبى جدلا واسعا بين الاكاديميين والممارسين في مجال المحاسبة بين مؤيد معارض وكلا له مبرراته واسانيده العلمية والتطبيقية (عبد الحليم،٢٠١٨).

فمن وجهة نظر المعارضين، فإنه يؤثر سلبيا على معلومات القوائم المالية للشركات، باعتبار أنه يؤدى إلى تحيز المعلومات المحاسبية، ويساهم في عدم تماثلها، كما أنه يتعارض مع الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية، مثل الحياد والقابلية لمقارنة والتمثيل الصادق (Giler et al,2009; Lambert,2010;).(حماد،٢٠١٨

ولذا فإن التمسك به يؤدى إلى تشوية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية (Lafoud,2008; Watts,2008)

ومن وجهة نظر المؤيدون لممارسة التحفظ المحاسبي، فإنه يساهم في الحد من ممارسات الأرباح وحل مشاكل تكلفة الوكالة، والتعارض بين المساهمين والملاك، هذا ولقد قامت العديد من الدراسات بقياس التحفظ المحاسبي بنوعية وباستخدام أساليب وطرق قياس مختلفة، وجاءت النتائج لتشير لوجود ممارسات مختلفة للتحفظ المحاسبي وفى قطاعات عديدة شملتها تلك الدراسات (فودة واخرين،٢٠١٦ ;الحناوى،٢٠١٨; الفضل،٢٠١٩; الطحان، نخال،٢٠٢٠; زلط،٢٠٢٠; الجندى،٢٠٢٠). وعلية فإن إشكالية ممارسة التحفظ المحاسبى من عدمه قد باتت تتجه بشكل كبير نحو وجود هذه الممارسات في إعداد القوائم المالية للشركات. ولكن الإشكالية هي وجود أراء متباينة ومختلفة نحو مدى إيجابيات أو سلبيات تبنى سياسة التحفظ المحاسبي. ومن منطلق وجود هذه السلبيات والتي قد ينتج عنها مخاطر تتعلق أو تؤثر في أسعار الأسهم وقيمة الشركة من جراء إتباع هذه السياسات المتحفظة، حيث لكل سياسة محاسبية متبعة تأثير معين على مدلول ومفاد ما تفصح عنه القوائم المالية. وعلى جانب أخر فإن التحفظ المحاسبي

المرتبط بمفردات وبنود قائمة المركز يؤثر في النهاية على قيمة ومدلول المركز المالي للشركة، والذى يؤثر بدوره في النهاية في رؤية أسهم الشركة وقيمتها من زاوية المستثمرين ومستخدمي المعلومات المحاسبية في القرارات الاستثمارية.

وعلية تتبلور المشكلة البحثية الرئيسية في السؤال البحثي الرئيسي التالي:

ما هى المخاطر المترتبة ممارسات التحفظ المحاسبي وانعكاسات ذلك على أسعار الأسهم وقيمة المنشأة.

هذا ويحاول الباحث الإجابة على السؤال الرئيسي من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هى المخاطر المترتبة على ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي على أسعار أسهم الشركات.
- ما هي المخاطر المترتبة على ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي على قيمة المنشأة

أهمية البحث:

من ناحية الأهمية العلمية، تكسب هذه الدراسة أهميتها الاكاديمية لكونها تناقش قضية بحثية محاسبية تعتبر قديمة وحديثة في نفس الوقت، ومازالت محل بحث، لاهتمامها بالقضايا الاستثمارية، والاستثمار في سوق رأس المال، والذى يعتبر أحد محاور الدفع الاقتصادي للبلدان في الوقت الراهن وما سبقه. كذلك فإن تصاعد المشكلات الاقتصادية وعلاقة ذلك بعالم المحاسبة يفرض على المهتمين بالمجال المحاسبي إعادة مناقشة قضية ممارسات التحفظ المحاسبي اثرها على أسعار الأسهم وقيمة الشركة من أجل الحد من حالات انهيار أسعار الأسهم لبعض الشركات وانخفاض قيمتها وما يتبع ذلك من تأثيرات سلبية على البيئة الاستثمارية والاقتصادية.

وأما من زاوية الأهمية العملية، فإن الدراسة الحالية تساهم في مساعدة إدارات الشركات والمحللين الماليين على تفهم العلاقة بين ممارسات التحفظ المحاسبي وأسعار الأسهم وتأثير ذلك على قيمة الشركة ككل، وذلك من خلال تقديم منظور نختلف لتحليل التحفظ المحاسبي من زاوية الآثار السلبية ومخاطرها على أسعار الأسهم وقيمة الشركة.

كما تساهم الدراسة الحالية في توفير منظور تطبيقي – دراسة ميدانية – تستكشف أراء المحللين الماليين بشأن تأثير مخاطر التحفظ المحاسبي على استراتيجيات تحليلاتهم المالية، وتأثير ذلك على أسعار الأسهم وقيمة الشركة.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في تقييم ومناقشة المخاطر المترتبة على التحفظ المحاسبي وانعكاساتها على أسعار الأسهم وقيمة المنشأة، ويتفرع من الهدف الأساسي مجموعة من الأهداف الفرعية التي يتمثل أهمها فيما يلى:

- التعرض لمفهوم وطبيعة التحفظ المحاسبي من خلال عدة مناظير اكاديمية مختلفة.
- عرض ومناقشة ما ورد بالدراسات السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي من زاوية المخاطر المترتبة علية وآثارها على أسعار الأسهم وقيمة المنشأة.
- محاولة تقديم دراسة تطبيقية للتعرف على أراء المحللين الماليين في البيئة المصرية لشأن مخاطر التحفظ المحاسبي وانعكاساتها سواء المباشرة أو غير المباشرة على أسعار الأسهم وقيمة المنشأة.

فروض البحث:

فى ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه يمكن صياغة الفروض على النحو التالى:

الفرض الأول: يوجد تأثير سلبى ذو دلالة إحصائية لممارسة التحفظ المحاسبي على أسعار أسهم الشركات.

الفرض الثاني: يوجد تأثير سلبى ذو دلالة إحصائية لممارسة التحفظ المحاسبي على قيمة المنشأة.

حدود البحث:

سوف يتم عرض ومناقشة موضوع الدراسة في ضوء الحدود التالية:

- لن يتعرض الباحث لمناقشة وعرض أساليب قياس التحفظ المحاسبي، وذلك لسبق دراستها وعرضها بإسهاب في دراسات سابقة تناولت التحفظ المحاسبي. وكذلك لاهتمام الباحث بالتركيز على مضمون الدراسة الحالية.

- تقتصر الدراسة الحالية على اظهار أهم المخاطر المترتبة على ممارسات التحفظ المحاسبي وانعكاساتها على أسعار الأسهم وقيمة المنشأة فقط دون التعرض لأى تأثر لتلك المخاطر على معطيات أخرى.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي من حيث دراسة وتحليل أراء الباحثين والكتاب في الفكر المحاسبي وفيما يتعلق بطبيعة ومضمون التحفظ المحاسبي وعلاقته بجودة الأرباح وأسعار أسهم الشركات من ناحية، ومن ناحية أخرى علاقته بالأصول والالتزامات للمنشأة وأثر ذلك على قيمتها.

كما اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي لإجراء دراسة تطبيقية (ميدانية) لاختبار فروض الدراسة، والوقوف على أراء عينة الدراسة بشأن مخاطر التحفظ المحاسبي وانعكاساتها على أسعار الأسهم وقيمة المنشأة.

تقسيمات البحث

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

القسم الثاني: الدراسات السابقة فى مجال البحث.

القسم الثالث: التحفظ المحاسبي بين المفاهيم العلمية والعملية.

القسم الرابع: انعكاسات مخاطر التحفظ المحاسبي على أسعار الأسهم وقيمة المنشأة.

القسم الخامس: الدراسة التطبيقية.

النتائج والتوصيات

المصادر والمراجع

ملاحق البحث

القسم الثاني

الدراسات السابقة فى مجال البحث:

مقدمة:

سوف يعرض الباحث أهم الدراسات السابقة التى تناولت جانب من الجوانب المطروحة محل الدراسة بالبحث الحالى. ولقد حذى بالباحث هذا المسلك للإظهار المخاطر المترتبة على ممارسات التحفظ المحاسبي من زوايا مختلفة.

وهناك دراسات تناولت ممارسات التحفظ المحاسبي وعلاقته بأسعار الأسهم، وأخرى تناولته من حيث علاقته بقيمة الشركة، ودراسات تناولته من حيث علاقته بتكلفة التمويل وأثر ذلك على قيمة الشركة، ولذا سوف يتم تناول هذه الدراسات على النحو التالي:

أولا: الدراسات التي تناولت ممارسات التحفظ المحاسبي وعلاقته بأسعار أسهم الشركات:

- دراسة (Kim,j.,& Zhang,l., 2012):

استهدفت الدراسة تناول العلاقة بين التحفظ المشروط ومخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات من خلال عينة من الشركات الامريكية. وقد خلصت الدراسة لكون التحفظ المشروط يرتبط باحتمالية أقل لانهيار أسعار الأسهم، وذلك من منطلق أن المديرين من اجل تحقيق منافعهم وحوافزهم يحجلون الاخبار السيئة عن المستثمرين، وفى المقابل يؤدى ذلك لتقليل مخاطر انهيار أسعار الأسهم، ولكن بشرط التحكم في عدم تجانس وغموض المعلومات للمستثمرين.

- دراسة (النجار، ٢٠١٣):

استهدفت الدراسة قياس تأثير التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم، وأجريت دراسة على عدد ٣١ شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٢ ولقد أظهرت النتائج أن التحفظ المحاسبي يؤثر إيجابيا على القيمة السوقية للسهم.

- دراسة (Moswada,s.,2016):

استهدفت الدراسة تناول تأثير التحفظ على ربحية السهم والقيمة السوقية للسهم، وقد اجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٢ شركة تامين مدرجة بسوق الأوراق المالية بالأردن، ولقد أشارت الدراسة لوجود ممارسات التحفظ المحاسبي وأن هناك تأثير إيجابي للتحفظ على ربحية السهم والقيمة السوقية للسهم.

- دراسة (Mamashli, r.,& Osku,v.,2016) :

استهدفت الدراسة فحص تأثير التحفظ المحاسبي غير المشروط والملكية المؤسسية على أسعار الأسهم. ولقد أجريت دراسة على عنة من شركات مدرجة بسوق طهران للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٠ – ٢٠١٤ولقد توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين التحفظ غير المشروط وأسعار الأسهم.

- دراسة (إبراهيم،٢٠١٧):

استهدفت الدراسة بحث العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي المشروط واحتمال ظهور مخاطر انهيار أسعار الأسهم. وخلصت الدراسة لوجود تأثير لمستوى التحفظ المشروط في التنبؤ بأزمات انهيار أسعار الأسهم مستقبلا، كما ان التحفظ يمثل قيد في الحد من تصرفات المديرين الانتهازية تجاه حجب المعلومات المرتبطة بالأخبار السيئة عن المتعاملين بسوق الأسهم.

- دراسة (زلط ،٢٠١٩):

استهدفت الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين التحفظ المحاسبى ومستوى الاحتفاظ بالنقدية وأثر ذلك على تقبات أسعار الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولقد أشارت النتائج لوجود تأثير مباشر لممارسة التحفظ المحاسبى على مستوى الاحتفاظ بالنقدية وعلى تقلبات أسعار الأسهم.

- دراسة (Suruu & Krismiaji,2021):

استهدفت الدراسة اختبار العلاق بين التحفظ المحاسبي بنوعية وجودة الأرباح إلى

جانب أسعار الأسهم في الشركات المقيدة ببورصة إندونيسيا. ولقد وجدت الدراسة علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي وكلا من جودة الأرباح وأسعار الأسهم، وهذت برغم أن التحفظ غير المشروط لم يظهر علاقة بشكل واضح مع جودة الأرباح.

ثانيا: الدراسات التي تناولت ممارسات التحفظ المحاسبي واثرها على قيمة الشركة:

- دراسة (سلامة،٢٠١٢):

تناولت الدراسة التأصيل النظري والتطبيقي لقياس وتفسير العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية المسجلة بالبورصة. ولقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام التحفظ المحاسبي في اختيار السياسة المحاسبية يؤدى لخفض تكلفة الأموال وبالتبعية حماية حقوق المساهمين، كما ان مستوى التحفظ عند إعداد التقارير المالية للشركات له القدرة على تفسير التغير في المتغير المرتبط بقيمة الشركة، وهذا يعنى ان مستوى التحفظ يفسر أو له تأثير على القيمة السوقية للمنشأة.

- دراسة (Zhong,y.,2017):

استهدفت الدراسة تقديم منهج صحيح للتحفظ المحاسبي، وتقييم للتحفظ عبر فترة زمنية، وذلك من منطلق ان التحفظ يساهم في تخفيض تكاليف الوكالة وتكاليف رأس المال المستثمر، وأشارت الدراسة لكون التحفظ واحد من أهم خصائص المعلومات المحاسبية. ولقد خلصت الدراسة لكون التحفظ يساهم في تخفيض تكاليف الوكالة من منطلق تخفيض عدم تماثل المعلومات، ومن ثم يؤثر بالإيجاب على تكلفة رأس المال وقيمة المنشأة، كما تؤثر الأرباح المتحفظ عليها والتي تأثرت بالقيم الاقتصادية المحققة وغير المحققة على كفاءة استثمار أموال المنشأة.

- دراسة (غالى،٢٠١٨):

استهدفت الدراسة قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيم الشركة المدرجة ضمن مؤشر (EGX100). وقد تناولت

الدراسة قياس التحفظ المحاسبي بنوعية باستخدام أساليب القياس المتاحة. وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج يتمثل أهمها في أن هناك ممارسات مرتفعة من التحفظ المحاسبي والتي تؤثر بدورها على زيادة قيمة الشركة المستقبلية، وذلك بسبب تأجيل الاعتراف بالأرباح في الفترة الحالية وتراكمها في الفترات المستقبلية.

- دراسة (الجندى،٢٠٢٠):

استهدفت الدراسة قياس اثر التحفظ المحاسبي بنوعية على العلاقة بين تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الاحتفاظ وقيمة الشركة. وقد تم فحص عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال ٢٠١٥-٢٠١٨. ولقد خلصت الدراسة لعدة نتائج يتمثل أخمها في وجود تأثير للتحفظ المحاسبي بنوعية على العلاقة بين تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الاحتفاظ وقيمة الشركة.

- دراسة (احمد ،٢٠٢١):

استهدفت الدراسة قياس أثر تطبيق المعايير المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على درجة التحفظ المحاسبي. ولقد أظهرت النتائج أنه من خلال الأطر النظرية والفكرية التي تناولتها الدراسة، توجد علاقة ارتباط قوية ومؤثرة بين درجة التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة، سواء كانت هذه العلاقة التأثيرية سلبا أو إيجابا، وكذلك وجود علاقة حقيقية بين معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ والتحفظ المحاسبى.

ثالثا: الدراسات التي تناولت ممارسات التحفظ المحاسبي وعلاقته بقيمة الشركة بدلالة تكلفة التمويل:

- دراسة (Verdi,r.,2005):

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبى وتكلفة التمويل بالملكية من زاوية منفعة المعلومات. ولقد أشارت الدراسة إلى أنه يمكن التمييز بين وجهتي نظر بشأن العلاقة بين التحفظ المحاسبى وعدم تماثل المعلومات، وتشير الوجهة الأولى لكون التحفظ يخفض من عدم تماثل المعلومات، ومن ثم مقدرة المديرين على التلاعب

بالأرباح المحاسبية. وأما الوجهة الثانية، فيرى أصحابها أن التحفظ المحاسبى يؤدى إلى وجود تحيز في التقارير المالية مما يترتب علية احتمالية زيادة عدم تماثل المعلومات، وهذا الطرح قد يقود لتحليلات غير دقيقة من جانب مستخدمي المعلومات المحاسبية، ما قد يساهم في زيادة تكلفة رأس المال وما يتبعه من آثار سلبية على القيمة السوقية للمنشأة.

- دراسة (Gigler et al.,2009):

استهدفت الدراسة التعرف على تأثير التحفظ المحاسبى على الكفاءة التعاقدية واثر ذلك على تكلفة رأس المال وقية المنشأة. ولقد أشارت الدراسة بأنه لا توجد علاقة إيجابية بين ممارسة التحفظ المحاسبي وتكلفة راس المال. ولقد خلصت الدراسة لكون التحفظ المحاسبي يضعف المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وساعد في احتمالية التوقعات غير الصحيحة من قبل المحللين الماليين، كما أنه ينقص من كفاءة عقود الدرن ويؤثر سلبا على قيمة المنشأة.

- دراسة (سلامة، ٢٠١٤):

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبى وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، وأجريت دراسة تطبيقية على عينة من شركات مدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢ وأشارت الدراسة إلى ان زيادة التحفظ المحاسبى تحد من الممارسات الانتهازية للإدارة، وكذلك وجود علاقة ارتباط موجبة بين التحفظ وقيمة المنشأة من خلال تخفيض تكلفة رأس المال.

- دراسة (رشوان ،٢٠١٧):

استهدفت الدراسة التعرف على اثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في أطار معايير التقرير الدولية (IFRS). وقد أشارت الدراسة بان ممارسات التحفظ المحاسبي يجي إلا تؤدى لخلق احتياطيات سرية وتخفيض متعمد لقيم الأصول بأكثر مما يجب، حيث سيؤدى ذلك إلى زيادة تكلفة رأس

المال المستثمر. ولقد خلصت الدراسة لكون التحفظ المحاسبي يحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ويخفض تكلفة راس المال.

التعليق على الدراسات السابقة واستخلاص الحاجة للدراسة الحالية

تباينت نتائج الدراسات السابقة بشأن انعكاسات التحفظ المحاسبي على أسعار الأسهم وقيم المنشأة، ما بين دلال إيجابية وأخرى سلبية، وكلا قدم مبرراته وتفسيراته، بالإضافة لاهتمام معظم الدراسات السابقة بالتحقق من مدى وجود تحفظ محاسبي بنوعية المشروط وغير المشروط، وذلك باستخدام أساليب للقياس مختلفة. إلا أن معظم الدراسات اتفقت على وجود التحفظ المحاسبي بشأن إعداد القوائم المالية والتقرير عنها. إلا أن هذه الدراسات لم تظهر انعكاسات المخاطر المترتبة على ممارسة التحفظ المحاسبي على أسعار الأسهم وقيمة المنشأة من خلال وجهة ومفاد مستخدمي المعلومات المحاسبية ومتخذي القرارات الاستثمارية في البيئة المصرية تجاه هذه المخاطر وانعكاساتها السلبية.

مما حذى بالباحث تناول هذا الموضوع ولكن من زاوية مختلفة، والتي تعتمد على:

- أنه يتفق الباحث مع الدراسات السابقة في فرضية وجود التحفظ المحاسبى بنوعية المشروط وغير المشروط في إعداد القوائم المالية والتقرير عنها.
- أنه يتفق الباحث مع الدراسات السابقة في وجود انعكاسات سواء سلبية أو إيجابية لممارسة التحفظ المحاسبى بنوعية على جودة المعلومات المحاسبية المقرر عنها بالتقارير المالية، وانعكاسات ذلك على مستخدمي تلك المعلومات.
- نظرا لكون الدراسات السابقة لم تقدم دراسة تطبيقية (ميدانية) للوقوف على انعكاسات المخاطر السلبية لممارسة التحفظ المحاسبي على أسعار الأسهم وقيمة المنشأة، وخصوصا في البيئة المصرية، فإن الباحث سوف يتناول هذا الموضوع في دراسته الحالية.

القسم الثالث

الاطار المفاهيمى للتحفظ المحاسبي

مقدمة:

يعتبر التحفظ المحاسبى أحد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، والتي ساد بشكل واصح في الممارسات العملية المحاسبية، حيث بلغ اهتمام المحاسبين به إلى درجة أنه اصبح من اركان الممارسة العملية، وخاصة في الحالات التي يواجه فيها المحاسب أمامه بدائل للاختيار بين مجموعة من السياسات المحاسبية.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة فى هذا القسم، فسوف يتناوله الباحث من خلال النقاط التالية:

أولاً: مفهوم ومضمون التحفظ المحاسبى:

تعددت التعريفات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي من قبل الكتاب والباحثين، إلا ان الكثير منهم ينظر للتحفظ (*) على أنه خاصية جوهرية من خصائص جودة المعلومات المحاسبية، حيث يتطلب التحفظ قيام الإدارة بتوفير معلومات عن المكاسب القابلة للتحقق والخسائر المحتملة (الطحان،نخال، ٢٠٢٠ ;Chi et al.,2009; Evan,2020)

ولذا ينظر للتحفظ باعتباره الآلية التي تعكس عدم التأكد في القوائم المالية من خلال الممارسات المحاسبية، وبذلك يحد من اتجاه المديرين نحو التلاعب بالتقارير المالية بما يحقق مصالحهم الذاتية ;Moswda,2016; Evana,2020)الجندى،٢٠٢٠). ويرى (فودة واخرين،٢٠٢٠) ان التحفظ يعبر عن الاختيار بين السياسات المحاسبية المتعارف عليها، والتي تؤدى إلى تدنية قيمة الأصول والايرادات والمبالغة في المصروفات والالتزامات، وذلك من خلال الاعتراف بالخسائر المتوقعة وعدم الاعتراف بالأرباح إلا بعد الحصول على الأدلة الكافية لتحققها.

(*) سوف يستخدم الباحث كلمة التحفظ للتعبير عن التحفظ المحاسبى.

في حين يرى (الطحان،نخال،٢٠٢٠; Givolyand & Hayn,2000; Vrdar& Erkol,2019) ان التعريف الأكثر شمول وقبول للتحفظ هو أنه " اختيار معيار من بين البدائل المحاسبية بما يقود إلى تدنية الأرباح التراكمية المفصح عنها عن طريق تأجيل الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالمصروفات وتخفيض قيمة الأصول وتضخيم الالتزامات".

ولذا يشير التحفظ إلى الانخفاض في القيمة الدفترية للأصول عن قيمتها السوقية من فترة لأخرى بسبب وجود شهرة غير مسجلة بالدفاتر (Beaver& Rayan,2005; Humayun& Fowzi,2014) ويؤيد هذا الطرح (غالى،٢٠١٨) والذى أشار إلى ان التحفظ هو الانخفاض المستمر في القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقارنة بقيمها السوقية. وجاء (الحناوى،٢٠١٨; Bushman& Piotrosk, 2006) ليشتر بان التحفظ يمثل درجة عدم التماثل بالنسبة لمتطلبات التحقق النسبية، والتي يجب توافرها قبل الاعتراف

بكل من الاخبار السارة وغير السارة، وتسمح النسبية في متطلبات التحقق للمحاسبين بزيادة درجة التحفظ من خلال التعجيل بالاعتراف بالأخبار غير السارة مع تأجيل الاعتراف بالأخبار السارة.

وفى ضوء ما سبق يرى (حمد،٢٠١٨) أنه لا يوجد مفهوم متفق علية بشكل كبير للتحفظ في الفكر المحاسبي بالرغم من الدور المحوري الذى يلعبه ضمن النظرية والتطبيق، وذلك بسبب أثره المباشر وغير المباشر على صدق وشفافية القوائم المالية.

ثانيا: أنواع التحفظ المحاسبى:

يرى (الطحان،نخال،٢٠٢٠; الجندى،٢٠٢٠; غالى٢٠١٨; Zhang,2017) أنه برغم التبويبات المختلفة للتحفظ من قبل العديد من الدراسات، إلا أنه يظل تبويب التحفظ المحاسبى إلى تحفظ مشروط وتحفظ غير مشروط وفقا لتوقيت وأساس الاعتراف هو التبويب الأكثر شيوعا وقبولا في الحقل المحاسبي.

وبالنسبة للتحفظ المحاسبى المشروط: وهو التحفظ المعلق على شرط حدوث احداث معينة ويتم تحديد كيفية التعامل معها مسبقا من قبل إدارة الشركة (الفضل،٢٠٢١). كما يمكن ان ينظر إليه باعتباره المدخل الذى ينظر لقائمة الدخل الشامل. لذلك يطلق عليه تحفظ الدخل أو التحفظ اللاحق (الطحان،نخال،٢٠٢٠). كما يطلق علية تحفظ قائمة الدخل لآنه يقوم على دراسة العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم (محمد،٢٠١٩). وذلك بمعنى أن آثار الاخبار السيئة ينعكس بشكل اسرع على الأرباح المعلن عنها بالمقارنة بالأخبار الجيدة، الامر الذى يقتضى تأجيل الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالمصروفات في ذات السنة المالية (Basu,2005). ويعنى ذلك تطبيق السياسة المحاسبية التي تعترف بأثر الاخبار السيئة على الأرباح بصفة دورية، وتتم ممارسته عندما يكون من المتوقع حدوث خسائر اقتصادية محتملة ويمكن تقدير الخسائر المحتملة بدرجة يعتمد عليها ولا يتم ممارسته إذا لم تتوافر هذه الشروط (سلامة،٢٠١٢; سعد الدين،٢٠١٤; محمد،٢٠١٩).

ولذا يشير مضمون التحفظ المشروط إلى تخفيض القيم الدفترية لصافى الأصول عند وقوع أحداث غير سارة وعدم الاعتراف بزيادة القيم الدفترية للأصول في ظل وقوع اخبار سارة إلا إذا توافر دليل على تحققها (Ball et al,2013;Ruch& Taylor,2014). ويتفق (فودة واخرين،٢٠٢١ ; فؤاد،٢٠١٦) مع الطرح السابق المتعلق بمضمون التحفظ، حيث يشير التحفظ إلى ارتفاع درجة التحقق عند الاعتراف بالمكاسب مقابل الخسائر، ويتم الاعتراف بالخسائر بمجرد حدوثها، بينما لا يتم الاعتراف بالمكاسب بعد التيقن من حدوثها، وذلك بقصد تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول، نتيجة احتمال تحقق بعض الظروف الاقتصادية غير المرغوب فيها.

ومن أمثلة تطبيق التحفظ المشروط تطبيق قاعدة التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما اقل عند تقييم المخزون، والمعالجة غير المتماثلة للخسائر المحتملة مقابل المكاسب المحتملة عند اضمحلال قيم الأصول طويلة الاجل (محمد،٢٠١٩).

واما التحفظ المحاسبى غير المشروط، فيقصد به التحفظ غير المعلق على حدوث معين، وإنما هو اختيار مسبق لطريقة محاسبية معينة لمعالجة بند معين من بنود القوائم المالية، وذلك عندما يكون هناك بدائل لمعالجة هذا البند محاسبيا (Lawrance et al,2013). ويطلق البعض علية التحفظ السابق أو المستقل عن الأخبار، والمستقل عن الأحداث، بمعنى أنه ينتج عن إجراء المعملية المحاسبية المحددة منذ البداية لتسجيل الأصول والالتزامات بشكل يؤدى إلى نشأة شهره غير مسجلة (عفيفى،٢٠١٦; Beaver& Rayan,2005).

ولذلك فإنه يقود إلى التخفيض المبالغ فيه للقيمة الدفترية لصافى الأصول أو حقوق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية أو الحقيقية (محمد،٢٠١٩ ;Basu,2005; Taylor,2015).

ولذا فإنه يرتبط بالسياسات المحاسبية التي تقرر الإدارة تبنيها من بداية الفترة المالية (Varder& Erkal,2019). ومن زاوية كون هذا النوع من التحفظ يمثل وجود فرصة أمام الإدارة للاختيار من بين السياسات المحاسبية التي تقع ضمن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، بحيث تؤدى هذه الاختيارات إلى تخفيض مستمر بشكل ثابت في المكاسب المتراكمة وتراكم صافى الأصول خلال فترة زمنية معينة (Lin,2006; Roykowdhurg& Martioon.2013)

ويرى الباحث أنه تحفظ مرتبط ببنود ومفردات قائمة المركز المالي، حيث يتم اختيار أو تفضيل السياسة المحاسبية التي تؤدى لتدنية صافى قيم الأصول وزيادة مستوى الالتزامات في آن واحد، مما يؤثر على قيمة موجودات الشركة من الناحية الاجمالية، كما أنه لا يرتبط بالأداء المالي للشركة وإنما يرتبط فقط بتفضيل الإدارة لبعض السياسات المحاسبية المتحفظة عند المفاضلة بين بدائل الاختيار المحاسبي المسموح بها.

ومن أمثلة هذا النوع من التحفظ، الاعتراف لتكاليف الأصول غير الملموسة المولدة داخليا كمصروف بدلا من رسملتها، واهلاك الأصول غير الملموسة بمعدل اهلاك أعلى أو بإتباع طريقة الاهلاك المعجل، وتكوين مخصصات الديون المعدومة والمغالاة في تكوينها (Ruch& Taylor,2015; Salehi& Sehet,2019; Evana,2020). ;محمد،٢٠١٩

هذا وبرغم من وجود بعض أوجه الاختلاف في تعريف التحفظ المحاسبي، إلا أنه يوجد ما يشبه اتفاق في المضمون، وهو أن التحفظ ضروري لمواجهة حالة عدم التأكد المحيطة بالشركات، ولكن بشرط عدم استغلال ذلك كمبرر لتكوين احتياطيات سرية (الجندى،٢٠٢٠). أو تعمد الإفصاح عن قيم متدنية للأصول والدخل أو قيم متضخمة للالتزامات والمصروفات (شهيد،٢٠١٧ ; عثمان،٢٠١٧).

ويرى الباحث أن مضمون التحفظ يدور في فلك تعجيل الاعتراف بالخسائر المتوقع حدوثها ودون الانتظار لحدوثها أو ما يقارب ذلك، في حين تأجيل الاعتراف بأى إيراد لحين حدوثه، ولكن هذا الامر قد يترتب علية مخاطر سلبية تتمثل في الإفصاح عن أرقام دخل متدنية، أو قيم للأصول متدنية في مقابل قيم متضخمة للمصروفات والالتزامات، وهذه الممارسات من قبل إدارة الشركة تدور في إطار مرونة المعايير المحاسبية لشأن الاختيار بين البدائل المحاسبية في معالجة بعض البنود عند إعداد القوائم المالية.

ثالثا: أهمية التمييز بين التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط:

ترجع أهمية التمييز بين نوعى التحفظ لاختلاف تأثير كل منهما على القوائم المالية، فالتحفظ المشروط يؤثر بشكل غير مستدام على قائمة الدخل، وذلك نظرا للتغير في توقيت الاخبار الاقتصادية من فترة لأخرى، في حين يؤثر التحفظ غير المشروط تأثير ثابت نسبيا على قائمة الدخل عند تطبيق سياسة محاسبية معينة من فترة لأخرى، مثل التعامل مع نفقات البحوث والتطوير (Chen et al,2014).

إلا أنه قد يؤثر أو يتعارض تطبيق أحد نوعى التحفظ مع الأخر، بمعنى صعوبة إمكانية تطبيق النوعين في آن واحد. حيث يرى (Beaver& Ryan,2005) أ، التحفظ غير المشروط بساهم في وجود شهرة غير مسجلة تحول دون تطبيق التحفظ المشروط، وذلك لكون الانخفاض في القيمة الدفترية للأصول عن قيمتها السوقية نتيجة للتحفظ غير المشروط يحد من الاعتراف بحجم التخفيض المطلوب في قيمة الأصول عند وجود أخبار سيئة وفقا للتحفظ المشروط، وبالتالي يكون تطبيق التحفظ المشروط في هذا الصدد غير مجدى في ظل تطبيق التحفظ غير المشروط. وع هذا

قد يتفق نوعى التحفظ في التأثير بانخفاض صافى قيمة الأصول في قائمة المركز المالى، وذلك من منطلق لأن التحفظ غير المشروط يترك تأثير ثابت نسبيا في مقابل تأثير غير ثابت نسبيا في ظل التحفظ المشروط، ويظهر ذلك بوضوح في حالة إتباع سياسة الاهلاك المعجل لأصل معين، حيث يؤدى الاهلاك المعجل للأصل في السنوات الأولى من مره إلى عدم تسجيل القيمة الدفترية للأصل في حالة وجود اخبار سيئة عن القيمة السوقية لهذا الأصل (السيد،٢٠١٨).

القسم الرابع

انعكاسات مخاطر التحفظ المحاسبي على أسعار الأسهم وقيمة المنشأة

مقدمة:

تنعكس آثار التحفظ المحاسبي على أسعار الأسهم، حيث يؤثر التحفظ على جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم انعكاس ذلك على أسعار الأسهم، والذى يؤثر بدوره على قيمة المنشأة.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة فى هذا القسم فسوف يتناوله الباحث على النحو التالى:

أولا: مخاطر التحفظ المحاسبي على أسعار أسهم الشركات:

تحظى إشكالية تحليل أسعار أسهم الشركات باهتمام كبير من جانب المستثمرين والمحللين الماليين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية على حدا سواء، وذلك لكون هذا التحليل يعكس العديد من العوامل الهامة، وأحد هذه العوامل يتمثل في جودة المعلومات المحاسبية الواردة ضمن التقارير المالية للشركات.

ونظرا لوجود علاقة ارتباط سالبة بين جودة المعلومات المحاسبية ومخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات .(Lim et al,2006; Kim et al,2016) فإن التأثير السلبى على جودة المعلومات المحاسبية يؤثر بالتبعية على أسعار أسهم الشركات، ولما كان

التحفظ المحاسبي أحد العوامل المؤثرة على عملية إعداد التقارير المالية، فإنه بذلك يؤثر سلبا على أسعار أسهم الشركات، ويرتبط بعلاقة ارتباط إيجابية بمخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات.

وعلية يرى (Felthan& Ohlson,1995; Pryor,2008) أن التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية يعتبر صورة من صور التحير له تأثير على زيادة مخاطر الاعتماد على المعلومات في أسواق رأس المال، كما أن نوع من أنواع المعلومات المتحيزة هو في الواقع يعتبر تقارير مالية مضللة وبالتالي يزيد من حالة عدم التأكد. كما أن التحيز يتعارض مع بعض الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبي، والتى منها التمثيل والعرض الصادق، وكذلك انخفاض مدى الملائمة للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية (سعد الدين،٢٠١٤; سليمان،٢٠١٨). والتي تؤثر التبعية على تقلبات أسعار الأسهم. كما أنه في ظل التحفظ المحاسبي المشروط يتم تخفيض القيمة الدفترية في ظل وقوع أحداث غير ملائمة بدرجة كافية ولا يتم رفع هذه القيمة في ظل وقوع أحداث ملائمة (زلط،٢٠٢٠).

ويرى الباحث أن هذا الطرح يؤدى لعدم حيادية المبادئ المحاسبية في التعامل مع المعطيات الاقتصادية، مما يؤدى لتضارب قيمة حقوق المكية من فترة مالية لأخرى وما يتبعه من آثار سلبية على تقلبات أسعار الأسهم.

وعلية فإن زيادة درجة التحفظ لا يؤدى إلى تخفيض الأرباح في الفترة الحالية فقط، بل يؤدى أيضا لتكوين احتياطيات مستترة يمكن لإدارة استخدامها في زيادة الأرباح في الفترات اللاحقة، الامر الذى ينعكس سلبا على صورة أرباح الفترة الحالية، بالتالي انخفاض قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (Penma& Zhang,2002).

وبذلك فإن التحفظ يظهر تناقضاً ذاتياً في بعض الأحيان، فهو يأخذ موقفا تشاؤميا عند تحديد الدخل في فترة محاسبية معينة، إلا أن هذا الاجراء ذاته سيؤدى في الفترة التالية إلى زيادة مقابلة في أرباح الفترة المحاسبية التالية، وهذه الزيادة تتناقض مع التحفظ، ومن أمثلة ذلك قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل (الرشيدى،٢٠١١).

كما يرى (Heflin et al,2015) ان التحفظ يؤدى لزيادة العناصر المؤقتة بمكونات الربح المحاسبى، مما يؤدى إلى درجة أكبر من تقلبات الأرباح، ومن ثم تخفيض القدرة التنبؤية وزيادة أخطاء التنبؤ، وبالتالي فإن المستثمرين يرون بان الأرباح المعدلة، والتي تستبعد أثر التحفظ من الأرباح المحاسبية قد تكون أكثر نفعا وملائمة لأغراض التقييم، وهذا ما دفع المحللين الماليين لطلب معلومات عن الأرباح تتضمن أقل قدر من التحفظ، كما أن التحفظ يؤدى لتخفيض استمرارية الأرباح وخفض قيمتها المعلوماتية وجعل الأرباح أكثر تقلبا وبالتالي تظهر الصعوبة في التنبؤ بها مما يزيد من صعوبة مهمة المحللين الماليين.

هذا ولقد حاوت دراسة (Bestomeu,2017) طرح تساؤل والاجابة عليه، التساؤل مفاده: إذا كان التحفظ مفيداً للشركات فلماذا لا تختار الشركات أعلى مستوى ممكن من التحفظ؟ ثم أشارت الدراسة لكون التحفظ يؤدى لخفض الأرباح ومن ثم الحوافز، وعلية فإنه يؤدى إلى بذل الوكيل الجهد للمحافظة على مستوى الأرباح المطلوب، مما يؤدى لزيادة الأداء الاقتصادي، غير أنه أيضا يخلق نوعاً أخر من مشاكل الوكالة، وهو في حالة عدم قدرة الإدارة للوصول للربح المطلوب، فإن ذلك يدفعها للتلاعب بالأرباح المحاسبية.

ثانياً: مخاطر التحفظ المحاسبي على قيمة المنشأة:

يرى (الحناوى،٢٠١٨) أن التحفظ يؤدى إلى تخفيض القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية. ويشير (راشد،٢٠١١) إلى ان هناك اتفاق لحد كبير على ان التحفظ يعتبر السبب في اختلاف القيمة السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية. هذا ولقد تم الاعتماد على نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية كمقياس للتحفظ غير المشروط، وهذا المقياس في مضمونه يشير إلى أن المكاسب أو الخسائر الاقتصادية غير المتوقعة يعترف بها في القيمة الدفترية على مدار فترة زمنية وليس بشكل فورى، لذلك تكون هذه النسبة أكبر أو اقل من الواحد الصحيح بشكل مؤقت

بالمقارنة بتوسط السنة، إلا أم تلك النسبة تميل نحو المتوسط بمرور الزمن وبالتالي يميل هذا الجزء من التحفظ إلى الاختفاء (الحناوى،٢٠١٨).

ويختلف الباحث مع هذه الوجه الفكرية، ومن زاوية المدة الزمنية، حيث أنها تتجه لكون آثار التحفظ ستختفى مع مرور الزمن، ولكن ما هو الموقف التقديري لقيمة الشركة وصافى حقوق الملكية في نهاية فترة مالية معينة ولتكن سنة مالية؟.

وفى شأن الإجابة على هذا التساؤل، يرى الباحث ان التحفظ قد آثر بالسلب على القيمة السوقية لحقوق الملكية والتي بدرورها تؤثر سلبا على قيمة الشركة. وان كان الباحث يتفق مع هذه الوجهة الفكرية في جزئية المدى الطويل لعدة سنوات متتالية.

لذلك فإن التخفيض المتعمد لصافى الأصول الدفترية في قائمة المركز المالي، يوفر لإدارة فرصة انتهازية لتضخيم أرباحها من خلال الانعكاسات اللاحقة لهذه التقديرات المنخفضة في قائمة الدخل المستقبلية (حماد،٢٠١٨). كما أشار (Kackson& Liu,2010) لكون التحفظ يؤدى إلى المبالغة في قيم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها بما يتيح الفرصة لبناء احتياطيات سرية في قائمة المركز المالي خلال الفترات المالية المتتابعة، ومما يتيح لإدارة الفرصة لإدارة أرباحها من خلال الاستغلال الانتهازي لهذه القيم وتحرير هذه الاحتياطيات في التوقيت الذى يتلاءم مع رغباتها.

ويرى الباحث أن كلا من التخفيض المتعمد لصافى الصول الدفترية والمبالغة في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها من قبل الإدارة يساهم في تذبذب رقم الربح من فترة لأخرى مما ينعكس بالتأثيرات السلبية على جودة الأرباح المحاسبية، والتي بدورها تؤثر في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وبما ينعكس على منظور المحللين الماليين والمستثمرين بشأن قرارات الاستثمار في مثل هذه الشركات، وما يتبعه انخفاض أو تدهور للقيمة السوقية للسهم ومدى تأثيرها على قيمة الشركة ككل. وفى نفس السياق يشير (إبراهيم،٢٠١٧; Gigler, et al,2009)

أن التحفظ يؤدى لتكوين احتياطيات مستترة مما يصعب معه التنبؤ بالربح في الفترات القادمة وانخفاض القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، مما يؤدى لانخفاض جودة الأرباح المحاسبية المنشورة وتشوية القوائم المالية، ومن ثم التأثير السلبى على قرارات مستخدميها، بالإضافة للتأثير السلبى على القيمة السوقية للشركة.

هذا ومن زاوية مدى تأثير تكلفة الاقتراض على قيمة الشركة، وعلاقتها بالتحفظ. فقد أشار (الحناوى،٢٠١٨; Anwer et al,2002) أن اختيار الشركات لسياسات محاسبية أكثر تحفظا يؤدى ألأى زيادة حدة تعارض المصالح بين الدائنين والملاك بشأن التوزيعات، بما يؤدى إلى اشتراط الدائنين ضرورة تحقيق معدل عائد أكبر على الأصول لتعويض المخاطر الإضافية، وهذا من شأنه زيادة تكلفة الاقتراض والتي ترتبط بعلاقة عكسية مع قيمة الشركة. ويتفق (Gigler et al,2009) مع هذه الوجهة الفكرية، حيث أشار لكون التحفظ يحيد ارقام القوائم المالية، مما يؤدى إلى عدم كفاءة اتخاذ القرارات من قبل كافة أصحاب المصالح. ولذا أشار (Biddle et a;,2012) إلى أنه إذا كان التحفظ يؤدى إلى تزايد عدم تماثل المعلومات، فإن التحفظ المشروط يؤدى لارتفاع تكلفة التمويل بالملكية.

وفى نفس السياق يشير (رشوان،٢٠١٧) إلى أن التحفظ سيؤدى إلى عدم تماثل المعلومات المحاسبية، ومن ثم فقدانها لخصائصها الأساسية وضعف الاعتماد عليها من قبل المستثمرين في سوق رأس المال، وبالتالي سيؤدى ذلك لزيادة تكلفة رأس المال المستثمر. وفى ضوء الأثر السلبى لزيادة تكلفة رأس المال على قيمة الشركة، فإن الباحث يتفق مع هذه الرؤى بكون التحفظ يؤثر سلبيا تكلفة رأس المال، والت تنعكس بدورها على قيمة الشركة، الأمر الذى يعكس مخاطر ممارسات التحفظ على قيمة الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

القسم الخامس

الدراسة التطبيقية

مقدمة:

بعدما اظهر تحليل مفاد ومضمون الدراسات السابقة، بالإضافة للدراسة النظرية وجود مخاطر مترتبة بشأن ممارسات التحفظ المحاسبي على كل من أسعار الأسهم وقيمة المنشأة، هذا بالإضافة لأن أكثر مقاييس التحفظ المحاسبي استخداما في الحقل المحاسبي ركزت على قياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، أو ما يسمى بمدخل قياس صافى الأصول، والذى يعتمد على استخراج نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لغرض قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية. فإن الأمر يقتضى استخلاص أراء مستخدمي المعلومات المحاسبية ذات الصلة، والممثلين في المستثمرين في سوق الأوراق المالية ووجهة نظرهم تجاه ممارسات التحفظ المحاسبى وتأثيرها على أسعار الأسهم وقيمة المنشأة، والذين يعتمدون في أغلب الأحيان على المحللين الماليين في هذا الصدد.

لذلك تهدف الدراسة التطبيقية (الميدانية) لاختبار فروض الدراسة وتحقيق أهدافها، وسوف يتم ذلك من خلال الاعتماد على عينة من مجتمع الدراسة ذات الصلة، وذلك على النحو التالي:

أولا: مجتمع وعينة الدراسة:

- مجتمع الدراسة: يتمثل في المستثمرين في سوق الأوراق المالية، ولكن نظرا لصعوبة حصر هؤلاء المستثمرين، بالإضافة لكونهم يعتمدون على المحللين الماليين (شركات السمسرة في الأوراق المالية) المقيدين ببورصة الأوراق المالية المصرية.
- عينة الدراسة: تتمثل عينة في شركات السماسرة المقيدين ببورصة الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٠ مع استبعاد المحللين الماليين للقطاع المالي مثل البنوك وشركات التامين والخدمات المالية المصرفية. ولقد يم تحديد هذه العينة وفقا لبيانات البورصة المصرية والبالغ عددهم ١٤٢ شركة(*)، وقم تم الاختيار طبقا للمعايير التالية:

(*) https://www.egx.com.eg/ar/MemberFirmsList.aspx

- ان تكون شركة السمسرة مقيدة بالبورصة المصرية وضمن ترتيب الشركات التي لها تداول حتى يوليو ٢٠٢١.
- ان تكون شركة السمسرة مصنفة بالسوق الرئيسى.

هذا وبتطبيق هذه المعايير يتم الاعتماد على عدد ١٣٠ شركة(*) فقط من مجموع ١٤٢.

وعلية فقد تم توزيع عدد ١٣٠ استمارة استقصاء على الشركات محل العينة. ولقد جاءت الردود بعدد ٨٨ قائمة استقصاء، وذلك كما يلى:

جدول رقم (١)

خصائص العينة الممثلة لمجتمع الدراسة الميدانية

عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم غير الصالحة	الردود الصحيحة	
			العدد	النسبة
١٣٠	٨٨	٥	٨٣	٦٣.٨

هذا وباعتبار ان نسبة الردود الصحيحة بلغ ٦٣.٨٠% فهى نسبة مقبولة – ممن وجهة نظر الباحث – لعملية الاستبيان.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفروض.

تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS الإحصائي. حيث يستخدم برنامج (SPSS) في الدراسات الميدانية والاجتماعية، وقد روعي اختيار الأساليب الملائمة في التحليل التي تعتمد علي نوعية البيانات المراد تحليلها (*)، وتتمثل أهم الأساليب التي سيتم استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها فى معامل الثبات والصدق، التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وذلك على النحو التالي:

*https://www.egx.com.eg/ar/MemberFirmsRanking.aspx?Code=1020

* تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية البسيطة مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري – وذلك بعد حساب معامل الثبات والصدق – من أجل الوصول لتحليل أراء الفئة ذات الصلة بموضوع البحث. هذا ولم يرغب الباحث فى الخوض فى تحليلات إحصائية أخرى لكون التحليلات السابق الإشارة إليها قد حققت الهدف المراد تحقيقه من التحليلي الإحصائي من وجهة نظر الباحث.

١- حساب معاملي الثبات والصدق:

أن قيمة معامل الثبات (ألفا) ٠,٩٨٨ وتدل هذه القيمة على مستوي عال من ثبات أداة القياس، وذلك لكون النسبة تقترب من الواحد الصحيح.

٢ - الأساليب الإحصائية الوصفية واختبارات الفروض:

اختبار الفرض الأول والذى ينص على: يوجد تأثير سلبى ذو دلالة إحصائية لممارسة التحفظ المحاسبي على أسعار أسهم الشركات.

جدول رقم (٢)

يوضح توصيف لأراء العية حول الأسئلة من الأول وحتى الخامس والمتعلقة باختبار الفرض الأول

الأسئلة	توصيف اراء العينة بالنسبة للأسئلة						المتوسط المرجح	الانحراف المعيارى	الاتجاه العام
	اوافق بشدة		اوافق		محايد		لا اوافق	لا اوافق بشدة					
	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد			
التحفظ المحاسبى يؤدى لانخفاض القيمة الدفترية لحقوق الملكية بما يخلق نوع من التحيز في نتائج تقييم الأسهم	٠	٠	%٥٣	٤٤	%٣١.٣	٢٦	%١٤.٥	١٢	%١.٢	١	٣.٣٦	٠.٧٧٤	اوافق
أن زيادة درجة التحفظ المحاسبى تؤثر سلبا على دقة القرارات الاستثمارية للمتعاملين في الأسهم	%٤.٨	١	%٤٧	٣٩	%٤٧	٣٩	%٤.٨	٤	٠	٠	٣.٤٥	٠.٦١٠	اوافق
ان التحفظ المحاسبى يؤدى لإنتاج تقارير مالية أقل شفافية، مما يؤثر سلبا على جودة المعلومات المحاسبية، ويؤدى لزيادة مخاطر انهيار أسعار الأسهم	%٢.٤	٢	٤٨.٢٠ %	٤٠	%٤٥.٨	٣٨	%٢.٤	٢	%١.٢	١	٣.٤٨	٠.٦٥١	اوافق
المستثمرين يرون بأن الأرباح المعدلة التى تستبعد أثر التحفظ من الأرباح المحاسبية تكون أكثر نفعا لاغراض التقييم	%٣.٦	٣	%٤٤.٦	٣٧	%٤٩.٤	٤١	%٢.٤	٢	٠	٠	٣.٤٩	٠.٦١٢	اوافق
أن تبنى التحفظ المحاسبى يؤدى إلى سيادة مصلحة الدائنين على حساب حملة الأسهم، ومن ثم يزيد من تباين المعلومات بين المستثمرين والإدارة	٠	٠	%٥٠.٦	٤٢	%٤٣.٤	٣٦	%٢.٤	٢	%١.٢	١	٣.٤٣	٠.٦٤٨	اوافق
المتوسط المرجح والانحراف المعيارى لاختبارات الفرض الأول											٣.٤٤٢	٠.٦٥٩	

وباستقرار بيانات الجدول السابق، يتضح ان اتجاه أراء عينة الدراسة بشكل عام بالموافقة على مفاد ومضمون الفرض الأول، من حيث وجود تأثير سلبى ذو دلالة إحصائية لممارسة التحفظ المحاسبي على أسعار أسهم الشركات.

اختبار الفرض الثانى والذى ينص على: يوجد تأثير سلبى ذو دلالة إحصائية لممارسة التحفظ المحاسبي على قيمة المنشأة

جدول رقم (٣)

يوضح توصيف لأراء العية حول الأسئلة من السادس وحتى العاشر والمتعلقة باختبار الفرض الثانى

الأسئلة	توصيف اراء العينة بالنسبة للأسئلة					المتوسط المرجح	الانحراف المعيارى	الاتجاه العام
	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة			
	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد			
	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة			
يؤثر التخفيض المتعمد لصافى الأصول الدفترية في قائمة المركز المالى على الاستقرار النسبى للقيمة السوقية لأسهم المنشأة، ومن ثم التأثير على قيمة المنشأة	١	٤٢	٣٧	٢	١	٣.٤٨	٠.٦٣٢	اوافق
	%١.٢	%٥٠.٦	%٤٤.٦	%٢.٤	%١.٢			
تؤدى المبالغة في الالتزامات من خلال التحفظ المحاسبى لبناء احتياطيات سرية في قائمة المركز المالى	٢	٣٩	٣٧	٤	١	٣.٤٥	٠.٦٨٥	
	%٢.٤	%٤٧	%٤٤.٦	%٤.٨	%١.٢			
يؤدى التحفظ المحاسبى إلى زيادة تكلفة رأس المال المستثمر، والتى بدورها تنعكس سلبا على قيمة المنشأة	٠	٤٤	٣٦	٣	٠	٣.٤٩	٠.٦٨٥	
	٠	%٥٣	%٤٣.٤	%٣.٦	٠			

الأسئلة	توصيف اراء العينة بالنسبة للأسئلة					المتوسط المرجح	الانحراف المعيارى	الاتجاه العام
	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة			
	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد			
	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة			
أن زيادة درجة التحفظ المحاسبى يؤدى لخفض درجة اقتراب الربح المنشور من القوائم المالية من تنبؤات المحللين الماليين، وهو ما يؤدى لزيادة معدل الاخطاء في تنبؤات هولاء المحلين بربح الشركة	١	٣٩	٣٨	٣	١	٢.٥٧	٠.٥٢٢	اوافق
	%٢.٤	%٤٧	%٤٥.٨	%٣.٦	%١.٢			
أن زيادة معدل الأخطاء في تنبؤات المحللين الماليين بربح الشركة يؤثر سلبا على القيمة السوقية لأسهم الشركة، ومن ثم التأثيير على قيمة الشركة ككل	٢	٣٩	٣٨	٣	١	%٣.٤٦	٠.٦٦٨	اوافق
	%٢.٤	%٤٧	%٤٥.٨	%٣.٦	%١.٢			
المتوسط المرجح والانحراف المعيارى لاختبارات الفرض الثانى						٣.٢٩	٠.٦٤٨	أوافق

وباستقرار بيانات الجدول السابق، يتضح ان اتجاه أراء عينة الدراسة بشكل عام بالموافقة على مفاد ومضمون الفرض الثاني، من حيث وجود تأثير سلبى ذو دلالة إحصائية لممارسة التحفظ المحاسبي قيمة المنشأة.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

فى ضوء ما سبق عرضة بمتن البحث، فقد توصل الباحث للنتائج التالية:

- التحفظ المحاسبي يؤثر سلبا على جودة المعلومات المحاسبية من زاوية إنتاج تقارير مالية أقل شفافية، وبالتالي يزيد من احتمالات مخاطر انهيار أسعار الأسهم.
- أن مستخدمي المعلومات المحاسبية وخصوصا المستثمرين في سوق الأوراق المالية يرون بأن الأرباح المعدلة التي تستبعد أثر التحفظ من الأرباح المحاسبية قد تكون أكثر ملائمة لأغراض تقييم أسعار الأسهم واتخاذ القرارات الاستثمارية.
- أن تبنى سياسة التحفظ المحاسبي يؤدى إلى تقديم مصلحة الدائنين على حساب حمة الأسهم، ومن ثم يزيد من تباين المعلومات بين المستثمرين والإدارة.
- تساهم المبالغة في الالتزامات من خلال سياسة التحفظ المحاسبي لبناء احتياطيات سرية في قائمة المركز المالى.
- يؤدى التحفظ المحاسبي لزيادة معدل الأخطاء في تنبؤات المحللين الماليين، وذلك لكونه يؤدى لخفض درجة اقتراب الربح المنشور بالقوائم المالية من تنبؤات هؤلاء المحللين.
- أن زيادة درجة التفاوت بين تنبؤات المحللين الماليين ومعدلات الربح المنشور تؤثر سلبا على القيمة السوقية لأسهم المنشأة، ومن قم التأثير على قيمة المنشأة ككل.

ثانيا: التوصيات:

فى ضوء النتائج السابقة يوصى الباحث بالأتى:

- عدم المبالغة في استخدام سياسة التحفظ المحاسبى وبما يساهم في الحد من التفاوت بين تنبؤات المحللين الماليين ومدلول الربح الناتج بالقوائم المالية.
- التوجه نحو بناء نموذج يمكن الوصول لمستوى اقل للتحفظ المحاسبى وبما يحقق التوازن بين مصالح كافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة.

المراجع والمصادر

أولا: المراجع والمصادر العربية:

١- الدوريات:

- إبراهيم، علاء الدين توفيق،"العلاقة خصائص البيئة التنافسية والقيمة السوقية للشركات دراسة ميدانية في بيئة الاعمال السعودية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة،** كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٧، مجلد١،ع٢، ص ص:١٨١-٢٣٥.
- الجندى، تامر يوسف عبد العزيز،"قياس أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على العلاقة بين تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الاحتفاظ وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة : دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية،** قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس،٢٠٢٠، مجلد٢، عدد٣، ص ص:٤٢-١٣٢.
- احمد، محمد حسين صالح،" قياس أثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على درجة التحفظ المحاسبي"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،** كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠٢١، مجلد١٢،ع١، ص ص:٢٧٤:٢٥٠.
- الحناوى، السيد محمود،" أثر مستوى التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية،** كلية التجارة، جامعة طنطا، ع١، ٢٠١٨، ص ص:١٩٥-٢٥٩.
- الرشيدى، ممدوح صادق،" تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم :دراسة نظرية وميدانية،" **مجلة البحوث التجارية المعاصرة،** كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجدل٢٥، ع٢، ٢٠١١، ص ص:١-٦٢.
- الطحان، إبراهيم محمد; نخال،ايمن محمد،" أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصري"، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة،** كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، ع١٠،٢٠٢٠، ص ص:٦٤٧-٧٠٠.
- السيد، اميرة حامد،"دراسة تأثير التحفظ المحاسبى على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون :بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية"، **مجلة البحوث المحاسبية،** قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع١، ٢٠١٨، ص ص:٤١٧-٤٦٨.
- الفضل، مؤيد محمد على،" العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية في ضوء الملكية الإدارية: دراسة ميدانية في البيئة الأردنية"، **مجلة جامعة الملك سعود- العلوم الإدارية،** جامعة الملك سعود،٢٠١٩، مجلد٢٨،ع٢، ص ص:٢٢٩-٢٥٥.

- النجار، جميل حسن،" قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين،" مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، **عمادة الدراسات العليا والبحث العلمى**، جامعة عمان الاهلية، مجلد١٧،ع٢،٢٠١٣، ص ص:١٧٧-٢٢٤.
- حماد، مصطفى احمد محمد،" دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية :دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبى**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد٢٢،ع٢،٢٠١٨، ص ص:٢٠٤-٣٦١.
- حمد، امنة خميس; المؤمنى، محمد عبد الله،"أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان : دراسة تحليلية"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، الجامعة الأردنية، مجلد١٤، ع١، ٢٠١٨، ص ص:٨١-١٠٧.
- رشوان، عبد الرحمن محمد،"أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة راس المال في إطار المعايير الدولية(IFR) " ، **مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية**، -كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة محمد الأول، ٢٠١٧، ع٦، ص ص:٣١٠-٣٣٨.
- زلط، علاء عاشور عبدالله،" دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية وانعكاساتها على تقلبات أسعار الأسهم للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع٣،٢٠١٩، ص ص:٤٨-٩٩.
- سلامة، صلاح حسن على،" نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة : دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبى**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٢، مجلد١٦،ع٤، ص ص:٥٢٧-٦٣٣.
- سليمان، وليد شحاتة، " دور جودة المراجعة في تقليل عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على مخاطر انهيار أسعار الأسهم"، **مجلة الفكر المحاسبى**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد٢٤، ع٣، ٢٠٢٠، ص ص:١-٣٥.
- شهيد، رزان; عبس، فاطمة محمد،"قياس التحفظ المحاسبى وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية**، جامعة القدس المفتوحة، ع٤٢، ٢٠١٧، ص ص:١٣٣-١٤٢.
- عبد الحليم، احمد حامد محمود،" أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية :دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة السعودية"،

مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد٢٢،ع٢٠١٨،٤، ص ص:٦٨٢-٧٥٢.

- عثمان، خالد محمد،" قياس أثر العوامل الاقتصادية على التحفظ المحاسبى عن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية: دراسة ميدانية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع٢٠١٧،١، ص ص:٢١٤-٢٤٦.
- عفيفى، هلال عبد الفتاح،" اثر حوكمة مجلس الإدارة على الاحتفاظ بالنقدية في الشركات المساهمة"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد٣٩، ع٤، ٢٠١٥، ص ص:٥١-١١٨.
- غالى، اشرف محمد احمد،" قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة :دليل تطبيقي من الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX " 10، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد٢٢،ع٢٠١٨،٤، ص ص:١٢٣٠-١٣٠٠.
- فودة ، شوقى السيد; ابوالعينين، رباب السيد; احمد، ياسر زكريا،" الآثار المتوقعة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (15) علي مستوي التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، ع١١، ٢٠٢١، ص ص:٨١٩-٨٥٤.
- فؤاد، ريمون ميلاد،" أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على (IAS- IFRS) على التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد٢٠، ع٢، ٢٠١٦، ص ص:٥١٧-٥٧٢.
- محمد، تامر سعيد،"قياس وتحليل تأثير مستوى التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد التقارير المالية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية :دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد٢٣، ع٢، ٢٠١٩، ص ص:١-٦٢.

ثانيا: المراجع والمصادر الاجنبية:

Periodicals:

- Anwer,s., Morton,r., & schaeffer,t., " Accounting conservatism and the valuation of accounting numbers: evidence of the Feltham- Ohlson**, Journal of Accounting, Auditing and Finance**, vol.15. PP:92-271.
- Basu,s., " Discussion of Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling", **Review of Accounting Studies,** vol.10, 2005, Pp:311-321.
- Beaver,w., Ryan,a., " Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling", **Review of Accounting Studies**,vol.10, 2005, Pp:269-309.
- Bertomeu,j., Darrough,m., & Xue,w., "Optimal conservatism with earnings manipulation", **Contemporary Accounting Research**, vol.34, 2017, Pp:252-284.
- Biddle,g., may,c.,Mary,l.,& Frank.m., "The Risk Management Role of Accounting Conservatism for Operating Cash Flows", Available at: **SSRN: http://ssrn.com/abstract=1695629**
- Bushman,m., Piotroski,j., "Financial reporting incentives for conservative accounting: the influence of legal and political institutions", **Journal of accounting and economic**, vol.42, 2006, Pp:107-148.
- Che,l., Folsom,d., Paek,w. & Sami,h., "accounting conservatism earnings persistence and princing multiples on earnings", **Accounting Horizons**, vol.28, n.2, 2014, Pp:233-260.
- Chi W., Liu C. and Wang T., (2009), "What Affects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective", **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, vol.5, n.1, 2009, PP:47–59.

- Evan,e., " The Effect of Independent Commissioners, Supply Chain Management, and Audit", **Committee on Accounting Conservatism**, Vol. 9, No. 1, 2020, Pp:1066-1071.
- Felltham,g., Ohlson,j., "Valuation and clean surplus", **Accounting Research**, vol.11, 1995, PP:689-731.
- Gigler,f., Kanodia,c.,&Sapra,h.," Accounting Conservatism and the Efficiency of Debt Contracts", **Journal of Accounting Research**, vol.47,N.3,2009, Pp:767-797.
- Givoly,d., Hayn,c, "The Changing Time Series Properties of Earnings, Cash Flows, and Accruals: Has Financial Reporting Become Conservative?", **Journal of Accounting andEconomics**,vol.29, 2000, Pp: 287-320.
- Heflin,f., Hsu,c., &Jin,q., "Accounting conservatism and street earnings**", Review of Accounting Studies**, vol.20,2015, Pp:674-709.
- Kim,j.,Zhang,l.," Accounting conservatism and stock price crash risk: firm-level evidence", **Contemporary Accounting Research**, vol.33, N.1,2016,Pp:412-441.
- Kim,j., li,l., & Yu,y., " Financial statement comparability and expected crash risk", **Journal of Accounting and Economics**, vol.61, n.2, 2016, Pp:294-312.
- Krismiaji,k., Sururi,I, "Conservatism, Earnings Quality, and Stock Prices - Indonesian Evidence", **Journal of Accounting and Investment**, vol.22, n.1,2021, Pp:36-50.
- Lambert,r., "Dissuasion of implications for GAAP from analysis of positive research in accounting", **Journal of accounting economics**, vol.50, n.2, 2010, Pp:287-295.
- Lawrence, A., Sloan,r., & Sun,y., " Non-Discretionary Conservatism: Evidence and Implication"**, Journal of Accounting and Economics**, Vol.56, 2013,Pp:112-133.

- Lim,h., King,s., & Kim,h., " Auditor Quality, IFRS Adoption, and Stock Price Crash Risk: Korean Evidence ", **Emerging Markets Finance and Trade,** vol.52, n.9,2016, Pp:2100-2114.
- Lin,H., "accounting discretion and managerial conservatism: An interemporal analysis", **Contemporary Accounting Research**, Vol.23, n.42006, Pp:1017-1041
- Jackson,s., Liu,x., "The allowance for uncollectible accounts, conservatism and earnings management", **Journal of Accounting Research**, vol.48,N.3, 2010, Pp:565-601.
- Lafond, R., & Watts, R.L., 2008, "The information role of conservation", **The Accounting Review**, Vol. 83, No.2,2008, Pp:447-478.
- Mamashli,r.,Osku,v., " The effect of unconditional conservatism institutional ownership and size of Institute auditor on stock price", **International Journal of Management, Accounting and Economics**, Vol. 3, No. 9, 2016, Pp:498-508.
- Maswada,s., " The Effect of Accounting Conservatism on Financial Performance Indicators in the Jordanian Insurance Companies", **Journal of Internet Banking and Commerce,** vol.21,n.1,2016, Pp:1-16.
- Penman,h., Zhang,x., " Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns", **The Accounting Review**, vol.77, n.2, 2002, Pp:237-264.
- Pryor,s., "Conservatism & the cost of equity capital: An information perspective", Ph.D. Submitted to Mississippi State,2008.

- نقلا عن: سلامة، صلاح حسن على،" نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة : دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبى**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٢، مجلد١٦،ع٤، ص ص:٥٢٧-٦٣٣.

- Roychowdhury,S.&Martin,x., "Understanding discretion in conservatism: an alternative viewpoint", **Journal of Accounting and Economics**,vol.56, n.2, 2013, Pp:134-164.

- Ruch,g., Taylor,g., " Accounting conservatism: A review of the literature", **Journal of Accounting Literature**, vol.34, 2015, Pp:17-34.
- Salehi, m.,& Sehat m.," Debt maturity structure, institutional ownership and accounting conservatism: Evidence from Iranian listed companies", **Asian Journal of Accounting Research**, vol.4, n.1, 2019, Pp:35-51.
- Verdi,r., " Information environment and the cost of equity capital", **Working paper**, Massachusetts institute of technology, Available at: http://papers.ssrn.com. (1/5/2021).
- Verder,g., Rayan,a., " Conservatism Scores of Banking and Manufacturing Sectors: A
  Comparative Analysis", **Muhasebe ve Finansman Dergisi-Temmuz**,vol.83,2019, Pp: 279-298.
- Zhong,y., Li,w., "Accounting Conservatism: A Literature Review", **Australian Accounting Review**, Vol. 27, No. 81,2017, Pp:195-213.

الملاحق

قائمـة الاستبيــان

السيد الفاضل /

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان " المخاطر المترتبة على التحفظ المحاسبى وانعكاسات ذلك على أسهم وقيمة المنشأة" ، لذلك يسرنا مساهمتكم فى هذه الدراسة من خلال الإجابة على عبارات الاستبيان وإعادتها للباحث فى أقرب وقت ممكن حتى يتسنى تحليل هذه الإجابات والتي تمثل فى رأى الباحث أحد الدعامات الأساسية لإثراء الدراسة وما يسفر عنها من نتائج . مع العلم بأن جميع البيانات سوف تحظى بالسرية التامة ويتم الإفصاح فقط عن البيانات المستقاه من قائمة الاستبيان فى شكل إجمالي لا تكشف عن اسم أو هوية القائم بالإجابة عنها .

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير على تعاونكم

مع الباحث سلفاً

" الباحث "

دكتور/ ثروت مصطفى العايدى

القسم الأول :

ويعبر عن البيانات الخاصة لكل فرد من أفراد الفئات المشاركة فى الاستبيان ، مع العلم بأن ذكر هذه البيانات اختياري .

الاسم/ الوظيفة أو المهنة /

عدد سنوات شغل الوظيفة أو المهنة / الدرجة العلمية /

الملاحظات أن وجدت /

القسم الثاني :

والخاص بالعبارات المراد الإجابة عليها ، ويرجى وضع إشارة (صح) أمام الإجابة التي تراها مناسبة .

العبارة الأولى : التحفظ المحاسبي يؤدى لانخفاض القيمة الدفترية لحقوق الملكية بما يخلق نوع من التحيز في نتائج تقييم الأسهم.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

العبارة الثانية : أن زيادة درجة التحفظ المحاسبى تؤثر سلبا على دقة القرارات الاستثمارية للمتعاملين في الأسهم.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

العبارة الثالثة :ان التحفظ المحاسبى يؤدى لإنتاج تقارير مالية أقل شفافية، مما يؤثر سلبا على جودة المعلومات المحاسبية، ويؤدى لزيادة مخاطر انهيار أسعار الأسهم.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

العبارة الرابعة : المستثمرين يرون بأن الأرباح المعدلة التى تستبعد أثر التحفظ من الأرباح المحاسبية تكون أكثر نفعا لأغراض التقييم.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

العبارة الخامسة : أن تبنى التحفظ المحاسبى يؤدى إلى سيادة مصلحة الدائنين على حساب حملة الأسهم، ومن ثم يزيد من تباين المعلومات بين المستثمرين والإدارة.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

العبارة السادسة : يؤثر التخفيض المتعمد لصافى الأصول الدفترية في قائمة المركز المالى على الاستقرار النسبى للقيمة السوقية لأسهم المنشأة، ومن ثم التأثير على قيمة المنشأة.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

العبارة السابعة : تؤدى المبالغة في الالتزامات من خلال التحفظ المحاسبى لبناء احتياطيات سرية في قائمة المركز المالى.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

العبارة الثامنة : يؤدى التحفظ المحاسبى إلى زيادة تكلفة رأس المال المستثمر، والتى بدورها تنعكس سلبا على قيمة المنشأة.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

العبارة التاسعة : أن زيادة درجة التحفظ المحاسبى يؤدى لخفض درجة اقتراب الربح المنشور من القوائم المالية من تنبؤات المحللين الماليين، وهو ما يؤدى لزيادة معدل الاخطاء في تنبؤات هؤلاء المحلين بربح الشركة.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

العبارة العاشرة: أن زيادة معدل الأخطاء في تنبؤات المحللين الماليين بربح الشركة يؤثر سلبا على القيمة السوقية لأسهم الشركة، ومن ثم التأثير على قيمة الشركة ككل.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة